الاقتصاد يبدأ بالعمل

كان لزيارة وزير الاقتصاد والعمل الألمانى الهر وولفانج كلمنت للقاهرة الشهر الماضى نجاحا ذا صدى بين مؤسسات الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة ورجال الأعمال. وعلى مستوى وزارة التجارة الخارجية وأدواتها، وذلك نتيجة للحوارات الناجحة المتبادلة معه ومنه.

ويقول الدكتور مهندس نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب ونائب رئيس الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة فيما يتعلق بنا نحن رجال الصناعة ، فقد لفت نظرنا أمر آخر وهو انه كيف يضم هذا الوزير لأول مرة بين وزارتين ليستا على شاكلة واحدة؟!القد سمعنا من قبل - مما لم يعد الأمر مستغربا - عن ضم وزارتين ذات علاقة فى وزارة واحدة مثل وزارات الصناعة والتجارة، الصناعة والبيئة، والتجارة الداخلية والتجارة الخارجية، العمل والصناعات الصغيرة .... لكننا لم نسمع من قبل عن ضم وزاراتى العمل والاقتصاد فى وزارة واحدة، خاصة أن الاقتصاد فى ألمانيا يعنى فى المقام الأول «الصناعة» ، وان ضمت كثيرا من غير ذلك وماهو دون ذلك.

نادر رياض

والسبب فى علامة الاستفهام التى لاتخلو من تعجب ان الصناعة والعمل يشكلان فرقتين لايضمهما نفس الفريق، ففرقة الصناعة تعمل على تخفيض التكلفة الصناعة بما فى ذلك عدم زيادة الأجور ... بينما فرقة العمل والاتحادات والنقابات تسعى لزيادة الأجور دون الاهتمام كثيرا بتداعيات ذلك من آثار سلبية على الصناعة والاقتصاد.

إذن يبقى السؤال... كيف تجمع وزارة واحدة هذين النقيضين؟!!... وما الحكمة غير الواضحة من وراء ذلك؟!

الحقيقة الغائبة تكمن فى تغيير المفاهيم، إذ أن وزارة العمل ومايتبعها من اتحادات عمالية ونقابات مهنية وحركة عمالية ذات قوانين توظف فى صالحها... أصبحت الآن على بينة ووضوح رؤية من أن هدفها الاستراتيجى الأول لم يعد على ماكان عليه من قبل من مناصرة للعامل ضد صاحب العمل فى استخلاص حقوقه المحتجزة، إذ أن حركة التطور وتضح العلاقة بين صاحب العمل والعامل، بالإضافة لسلاسة تطبيق القوانين لم يعد يدع مجالا لتوظيف أى نشاط نقابى فى هذا المجال. .إذ أصبح المحك لاهتمام النقابات والاتحادات العمالية ينحصر فى مكافحة التعطل عن العمل. وإنشاء فنى مؤهل ليقابل كل فرصة عمل مهما كان موقعها وبذلك تحول النشاط العمالى ووزارة العمل تحديدا إلى مجال التدريب المستمر والتأهيل. ثم إعادة التأهيل وهى عملية - فى دولة مثل ألمانيا الاتحادية - لاشك تتسم بارتفاع التكلفة من ناحية ، ووجوب التحقق من فائدتها على الاقتصاد من ناحية أخرى، أى علاقة تكلفة التدريب بالعائد الاقتصادى من وراء هذا التدريب عالى التكلفة.

ومن هناك جاءت القوة المركزية الجاذبة، التى جمعت بين طرفى المعادلة الصعبة فى إنشاء وزارة الاقتصاد والعمل ، لتوضع لأول مرة فى يد الوزير المتمكن « وولفانج كلمنت » لعله يحقق ماوعد به من طموحات معطيا بذلك المثل لأسلوب جديد لم يسبق تطبيقه من قبل.

جريدة الأهرام ١٣ / ٦ /٢٠٠٤

الأهرام